الأمم المتحدة S/PRST/2010/14

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2010
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٣٦٠، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين: الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا“، أدلت رئيسة مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويشير المجلس إلى المادتين ٣٣ و ٣٤ من الميثاق، ويؤكد من جديد التزامه بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة النزاعات أو الحالات التي من المرجح أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صون السلام والأمن للخطر.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن منع نشوب النزاعات لا يزال مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتبعا لذلك، لا بد من أن تُصمّم الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة في إطار منع نشوب النزاعات على نحو يدعم ويكمّل الدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية في منع نشوب النزاعات، وفقا لمقتضى الحال.

”ويشير مجلس الأمن، تمشيا مع وظائفه المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، إلى أنه يسعى إلى مواصلة العمل خلال جميع مراحل دورة النزاع، وإلى استكشاف سبل الحيلولة دون تفاقم الخلافات بحيث تتحول إلى نزاع مسلح أو تعود إلى حالة النزاع المسلح، ويشير المجلس إلى أنه وفقا للمادتين ٩٩ و ٣٥ من الميثاق يمكن للأمين العام أو أي دولة عضو توجيه اهتمام المجلس إلى أي مسألة من المرجح أن تهدد صون السلام والأمن الدوليين.

160710 160710 10-45430 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”ويشير مجلس الأمن إلى أن الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والانتشار الوقائي، والوساطة، واتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، تشكل جميعها عناصر مترابطة ومتكاملة من استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاع. ويشير المجلس إلى أهمية إقامة السلام وصونه من خلال الحوار الجامع والمصالحة وإعادة الإدماج.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أهمية دور المرأة في منع النزاعات وتسويتها، وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة، وزيادة تمثيلها وإشراكها على نحو كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية وجميع ما يتصل بها من عمليات صنع القرار المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام، على نحو يتماشى والقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

”ويقر مجلس الأمن بأهمية وجود استراتيجية شاملة تتضمن تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاع المسلح، ويشجع على وضع تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، على نحو يكفل قيام سلام مستدام. ويؤكد المجلس مجددا على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الشأن.

”ويشير مجلس الأمن إلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن مختلف العوامل والأسباب المؤدية إلى إشعال فتيل النزاعات في أفريقيا أو تفاقمها أو إطالة أمدها، ولا سيما العوامل والأسباب التي ركز عليها المجلس وقام بمناقشتها. ويلاحظ المجلس أيضا أن تنفيذ برامج فعالة، وخصوصا في سياق أفريقيا، في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المدنيين، وضمان المساءلة، وإحراز تقدم ملموس على صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر، وتوفير الدعم للانتخابات، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وممارسة مراقبة فعالة على الأسلحة الصغيرة، أضحت جميعها عناصر هامة لمنع نشوب النزاعات.

”ويسلّم مجلس الأمن أيضا بتزايد احتياجات عمليات حفظ السلام من الموارد المادية والبشرية والمالية خلال العقد الماضي. ويقرّ، تبعا لذلك، بالفوائد المحتملة ومكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها من خلال اتباع نهج متكامل في جهود الدبلوماسية الوقائية، على غرار النهج المتبع في طرائق حفظ السلام وبناء السلام الذي يشدد على العلاقة بين الأنشطة في مجالات الحقوق السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

”ويشجع مجلس الأمن على تعزيز التسوية السلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد مرة أخرى دعمه للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، لا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويسلّم المجلس بضرورة توثيق وزيادة فعالية التعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في أفريقيا، بهدف بناء القدرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية كالوساطة، وجمع المعلومات وتحليلها، والإنذار المبكر، والوقاية، وصنع السلام، ويقر مجلس الأمن، في هذا السياق، بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، على غرار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ويشدد على المساهمة القيمة التي توفرها قدرات الوساطة، مثل مجلس الحكماء وفريق الحكماء، والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه الخاصون، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان الاتساق بين جهودهم وتلاحمها وفعاليتها الجماعية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الإشراك المستمر للقدرات المحتملة والقائمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية، في جهود الدبلوماسية الوقائية بما فيها الوساطة، ويرحب بتعزيز النهج الإقليمية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

”ويكرر مجلس الأمن كذلك دعمه لعمل لجنة بناء السلام (اللجنة)، ويقرّ بالحاجة إلى الارتقاء بمستوى التنسيق مع اللجنة. ويقرّ المجلس كذلك بالحاجة إلى مزيد من الاتساق بين جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، فيما يتعلق بالاستخدام الأكثر فعالية لأدوات الدبلوماسية الوقائية الموضوعة تحت تصرفها. ويقرّ المجلس بأهمية دور مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع النزاعات والتصدي للتهديدات العابرة للحدود. ويقرّ المجلس أيضا بالقيمة التي يواصل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها إضافتها إلى عملية دمج الممارسات الدبلوماسية الوقائية في بنية إدارة النزاع لدى المنظمة. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى دور المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في المسائل المتعلقة بمنع النزاع وحلّه. ويؤكد المجلس على ضرورة مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني،

مشاركة كاملة، بما يكفل المحافظة على الزخم وعلى توقعات وضع إطار ذي مغزى للدبلوماسية الوقائية.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز الجهود المبذولة لتأمين دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب، كي يتسنى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة، على النحو الأمثل في جميع مراحل النزاع.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ اعتماد هذا البيان، تقريرا يتضمن توصيات بشأن أفضل السبل لاستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية على النحو الأمثل في منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والجهات الفاعلة الأخرى“.